الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور - الجلفة

المقاربة التركية في السياسة الخارجية بين التطلعات الاوروبية و التصورات الشرق أوسطية

إعداد الطالب:

- بن قسمية وليد
- شريط محمد

لجنة وأعضاء المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	الاسم واللقب
		رئيسا
		مشرفا و مقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

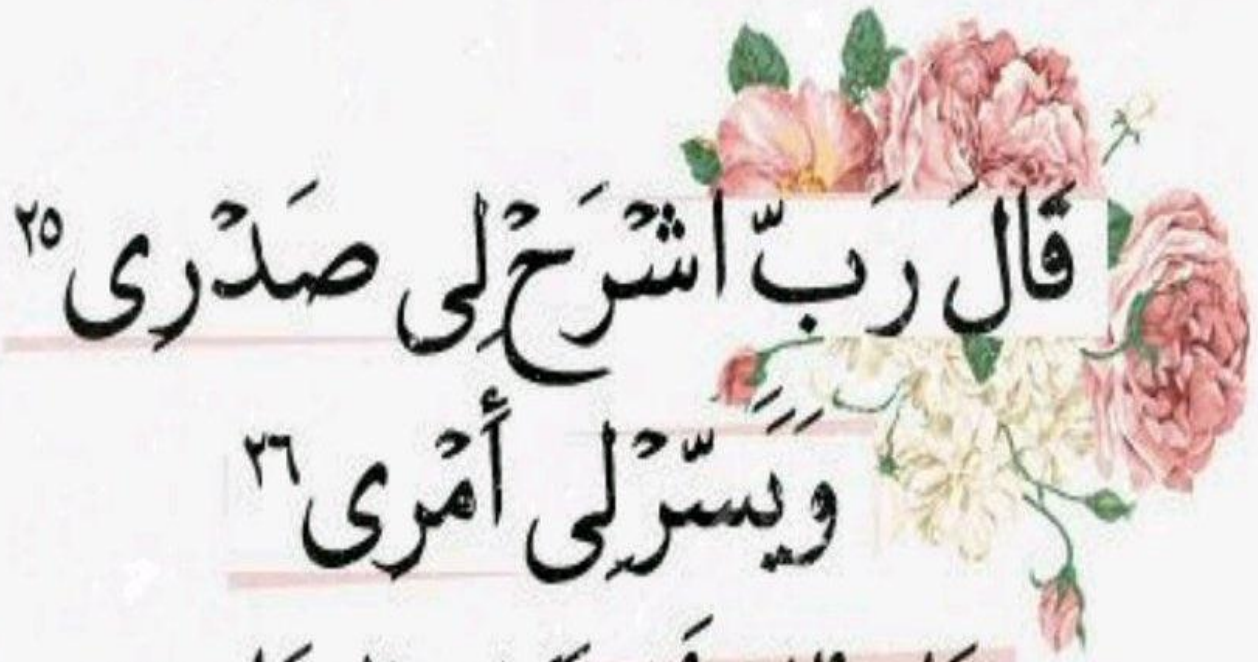

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ٢٥
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ٢٦
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ٢٧
يَفْقَهُوا قَوْلِي ٢٨

سورة طه

شكر وتقدير:

أولا وقبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وندعوه أن يوفقنا إلى كل ما يحبه ويرضاه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى الأستاذ والدكتور المشرف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة منذ بداية الانطلاق في هذا العمل، إلى جانب دعمه المعنوي الذي أسدى به من خلال تشجيعه لنا على المثابرة والعمل.

دون أن ننسى أيضا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمها وإبداء توجيهاتهم رغم مشاغلهم العلمية والعملية فجزاهم الله خير الجزاء.

كما لا ننسى أن نشكر أيضا كل من كان له شرف الإسهام في إتمام هذه الدراسة من قريب أو بعيد من أساتذة، معلمين، أصدقاء، وزملاء إلى كل هؤلاء نقول بارك الله فيكم وجزاكم الله خيرا.

كما لا ننسى أن أشكر زميلاتي وزملائي في جامعة زيان عاشورالجلفة.

وشكـــــــــرا

الإهداء

إلى رمز الفداء و التضحية الوالدين الكريمين "أمي" و "أبي" .

إلى الأخوة و الأخوات الذين أضيء بهم دربي في حياتي العلمية و العملية.

إلى كل فرد في عائلتي الكبيرة.

أيضا لا أن أنسى زملائي في الدفعة ماستر دراسات أمنية و استراتيجية.

إلى أستاذي المشرف خالد معمري الذي كان سندا لي في بحثي.

وليد

مـــــقدمـــــة

مقدمة:

لا شك أن موضوع السياسة الخارجية التركية من المواضيع التي لقت اهتمام كبير من قبل الباحثين والمحللين لم عرفته تركيا من تطورات وتغيرات دائمة خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وفي ظل سياسة التصغير المشاكل التي انتهجتها تركيا عقب تطبيق مبادئ نظرية العمق الاستراتيجي شهدت الحياة السياسية في الداخل استقرارا كبيرا أدى إلى انتعاش الوضع الاقتصادي الذي نتج عن توقيع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار ومن خلال هذه السياسة تمكنت تركيا من إعادة تقسيم التحديات التي تواجهها، بل وعملت على تحييد الكثير منها، إذ أنها تمكنت من خلق رابطة اقتصادية قوية بينها وبين دول الجوار "سوريا، العراق" بشكل ساعدها في وقت سابق على التحقيق من ضغط التهديد الكردي، كما أن الانتعاش الاقتصادي والعلاقات الجيدة مع دول الجوار ساهم في خلق فرصة أكبر أمام تركيا لتفعيل سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والعالمي.

التعريف بالموضوع:

يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع تقييم وتحليل السياسة الخارجية والتي تعد جزء من تحليل العلاقات الدولية، فالموضوع الذي تطرقنا إليه هو موضوع المقاربة التركية في السياسة الخارجية بين التصورات الأوروبية والتطلعات الشرق أوسطية.

حيث تطرقت الدراسة إلى الفضاء الجيوسياسي لتركيا والسياسة الخارجية اتجاه دول الجوار بالإضافة إلى مساعي تركيا للتوجه نحو الغرب وذلك لتحقيق أهدافها كقوة ريادية وعالمية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع المقاربة التركية في السياسة الخارجية بين التصورات الأوروبية والتطلعات الشرق أوسطية أهمية علمية وعملية.

الأهمية العلمية:

– محاولة المقاربة التركية لسياستها الخارجية يسعى للوصول إلى سياسة خارجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية.

الأهمية العملية:

– تأتي هذه الدراسة للبحث في مختلف الإستراتيجيات والأساليب التي اعتمدتها تركيا خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وذلك لتحقيق سياسة خارجية توافقية ترضي كل الأطراف بداية من الحديثة الخلفية " الشرق الأوسط" مرورا بالحفاظ على مصالحها مع القوى العظمى في العالم.

أسباب اختيار الموضوع:

وذلك لعدة اعتبارات والأهمية التي يحظى بها الموضوع وهي كالآتي:

الأسباب الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

– إن الأسباب التي دفعتني للشروع في إنجاز هذه الدراسة دون غيرها من الدراسات هو ذلك التحول التي عرفته السياسة الخارجية التركية تحديدا لوصول حزب العدالة والتنمية للحكم وانتهاجها لسياسة " صفر مشاكل" مع دول الجوار مع حفاظها على مصالحها مع القوى الكبرى، وكذا تبني تركيا لفكرة حل المشاكل العالقة في المنطقة وتلعب دورا رئيسيا على المستوى الإقليمي خاصة ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وسياستها المعروضة بتعدد الأبعاد والأقاليم.

الأسباب الموضوعية:

– إن دراسة السياسة الخارجية التركية تعتبر من أهم المواضيع الحديثة وكذا المقاربة التركية تحظى بالاهتمام الباحثين نظرا لأهميته مع مراعاة تأثيره على أهم القضايا الإقليمية.

– إنما تمثل جزءا من الدراسات الخارجية التركية مع وجود دراسات أكاديمية في هذا الموضوع، ولكن هذه الدراسة تتركز أساسا على المقاربة التركية لسياستها الخارجية إقليميا ودوليا التي من خلالها تسعى إلى تكوين تركيا قوة إقليمية وعالمية.

يتمحور موضوع الدراسة " حول إشكالية رئيسية وهي:

الإشكالية:

تسعى تركيا إلى من خلال سياستها الخارجية أن تكون لاعبا أساسيا ومحوريا، وذلك من خلال استغلال موقعها الإستراتيجي وكونها طرفا في معظم النزاعات

الإقليمية، فالدور الإقليمي الذي تلعبه في المنطقة يؤهلها أن تكون دولة لها وزن وتأثير في المنطقة، ومن هنا نستنتج الإشكالية التالية:

ما هي حدود المقترب التكيفي التركي بين التصورات الشرق أوسطية و التطلعات الاوروبية؟

التساؤلات الفرعية:

* أين تكمن الأهمية الجيوسياسية لتركيا؟

* ما هو واقع حال العلاقات التركية بجوارها الإقليمي؟

* أين تتجلى مساعي تركيا إلى بلوغ هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

– الإجابة عن كل هذه التساؤلات وجب علينا صياغة الفرضيات العلمية التالية:

الفرضية الأولى:

تعكس التحولات الدولية الراهنة توجهات إقليمية في السياسة الخارجية التركية وفقا للنموذج التكيفي في صياغة القرار.

الفرضية الثانية:

إن أهمية الدور التركي إقليميا مرتبطة بالتحولات الهيكلية في النسق الدولي.

الفرضية الثالثة:

يعكس البعد الجيوبوليتيكي لتركيا فاعلية أدوارها الاستراتيجية ضمن النسقين الإقليمي و الدولي.

مجال الدراسة:تتمثل حدود الدراسة كما يلي:

الحدود الزمنية:

تغطي هذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2015، حيث شهدت هاته الفترة عدة تحولات طرأت على الساحة الدولية والإقليمية، خاصة بتلك المتعلقة بشكل مباشر بتركيا. مثلا: الحراك العربي، الأزمة السورية

الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة عن دراسة وتحليل النموذج أو المثال التركي في سياستها الخارجية وذلك عبر عرض سياستها الخارجية وتصغير المشاكل مع الدول المحيطة بها، لما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط وأوروبا.

الحدود الموضوعية:

حيث انحصرت في موضوع تركيا والشرق الأوسط وملف انضمام الباحث لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام مجموعة من المناهج نظرا لما يكتسيه الموضوع من أهمية وتستوجب المزج بين مناهج الدراسة وتمثلت أساسا فيما يلي:

العرض الكرونولوجي والتاريخي

رغم أننا حددنا من قبل إطارا زمنيا للدراسة إلى أن موضوع الدراسة يستوجب الرجوع إلى الماضي لفهمها وتحليلها وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المقاربة التركية في السياسة الخارجية بين التصورات الأوروبية والتطلعات الشرق أوسطية يتطلب منا استخدام المنهج التاريخي.

المنهج الوصفي والتحليلي:

تبدو الحاجة إليه باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم، ودراسة حالة السياسة الخارجية التركية كنموذج ومثال للدول التي تتأثر بالمتغيرات التي تطرأ على النسق الدولي وذلك اعتمادا على بعض الأساليب والأدوات منهج دراسة الحالة.

الاقتراحات:

الاقتراح النسقي:

اعتمدنا هذا الاقتراب من خلال توضيح النسق العام لعلاقة تركيا مع دول الجوار.

الاقتراح الوظيفي:

وذلك من خلال إبراز نجاعة المقاربة التركية في سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف وإبراز الطبيعة الجيوسياسية لتركيا.
- تحليل طبيعة العلاقات التركية مع دول الجوار الإقليمي.
- تقسيم والرؤية المستقبلية للمقاربة التركية كسياستها الخارجية.

الفصل الأول:

الإطار الجيوستراتيجي لتركيا

مقدمة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا أن نتطرق إلى الإطار المفاهيمي وكذا الدور الإقليمي التركي ووجوب معرفة طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي ووجوب معرفة طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي ومدى أهمية الموقع الإستراتيجي والجيوسياسي.

المبحث الأول: السياق الجيوبوليتيكي لتركيا.

يشكل موقع تركيا الجغرافي أهمية كبيرة دفعها نحو التطور، وكذا الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها المنطقة والأهمية الخارجية والحضارية لها.

جدول رقم (1): البطاقة التقنية للجمهورية التركية

الاسم الرسمي للبلاد العاصمة	جمهورية تركيا أنقرة
اللغة الرسمية	اللغة اللاتينية
نظام الحكم	أكاديمي جمهوري
التقسيم السياسي المساحة والسكان	75 إقليم 775ألف و567 كلم^2
السكان الدين الأقليات	76.664.864 نسمة الإسلام 96.1، المسيحية 0.6، اللاتينية 3.2 الأتراك:70.2، الكرد 200.4، القوقاز 2.3، العرب 2.2، الفرس 0.9

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لتركيا

تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها

وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة أنقرة، ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

2- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته " أوراسيا " وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم heart land وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيوليتكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي state pirotal.

3- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات البحر الأسود في الشمال، وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه حوالي 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا، حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60 كلم وعرضه يتراوح 1-

6 كلم مما يعطي القدرة على التكلم access to control ويتيح لها التحول إلى قدرة مائية إضافية إلى كونها قوة قارية.[1]

*** الأهمية السياسية:**

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسة إقليمية منظمة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ملتقى الحوار العربي الأوروبي في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالآتي:

1- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال دولة العراق، وان تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.

2- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران بعد تولي" باراك أوباما " رئاسة الإدارة الأمريكية.

3- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجوار الجغرافي العربية " العراق- سوريا "، والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري الدجلة والفرات.[1]

[1] اوغلو أحمد داوود، العمق الاستراتيجي الطبعة الثانية قطر:الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات 2011، ص 72.

*** الأهمية الاقتصادية:**

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وجسرا للطاقة كازاخستان، أذربيجان، جورجيا، والعراق الى أوروبا، حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب باكو، تبليسي، جيهان" لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الاستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الاستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها، وخاصة مع تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه، ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول، حيث تؤثر المساحة الشاسعة، وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي.[2]

*** الأهمية العسكرية:**

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانيات إنشاء القواعد العسكرية الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية، والزراعية منها والسواحل البحرية

---

[1] نفس المرجع، ص 75.

[2] المرجع نفسه، ص 76.

وعلى امتداد الشواطئ النهرية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الالكترونية، ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية الى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الآتي:

1- مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2- مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، والذخائر، والمعدات الالكترونية.

3- مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.[1]

المطلب الثاني: البعد التاريخي و الحضاري لتركيا

الفرع الأول: الأهمية الاجتماعية والثقافية

تقع تركيا على كافة أحد خطوط الفصل بين العالمين المسيحي والإسلامي، كما تشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، حيث تتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من جهة الشمال، والثقافة الآسيوية من جهة الشرق،

[1] عقيل سعيد محفوظ، جدلية المجتمع والدولية في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، الطبعة الأولى أبو ظبي، مركز الاستثمارات وبحوث الدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 101.

والثقافة العربية من جهة الجنوب، ولهذا تعد تركيا بمثابة الجسر الوحيد بين كافة الأديان، وبين مختلف الحضارات والثقافات.

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية:

1- كانت تركيا مركزا للحكم العثماني حتى عام 1922 م، إلى أن أنشئت الجمهورية التركية في عام 1923 م على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي ألغى الخلافة العثمانية نهائيا في عام 1924 م.

2- استبدل مصطفى كمال أتاتورك عند توليه رئاسة تركيا في عام 1923 بالمبادئ الإسلامية أعرافا قومية علمانية واستبدل بالكتابة العربية اللغة اللاتينية.

3- سيطر الحكم المدني على تركيا حتى عام 1973 م، وسيطر الحكم العسكري بعد ذلك، ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة اندلاع أعمال العنف في عام 1980م، والتي أدت إلى انتهاء الحكم العسكري في عام 1982، ولكن نجحت المؤسسة العسكرية عام 1997 في استعادة سيطرتها لمنع الإسلاميين للوصول إلى الحكم.[1]

4- تعاني الحكومة التركية منذ عام 1984 م من معارضة الأرمن والأكراد بقيادة العمال الكردستاني حيث يمثل (20- 25) مليون نسمة، ولا تعترف بهم الحكومة كجمهورية مستقلة.

[1] المرجع نفسه، ص 105.

5- تمثل تركيا في المجتمع الدولي نموذج الدولة الإسلامية الديمقراطية، في ظل التشكك في قابلية العالم الإسلامي للتطوير.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 106.

المبحث الثاني: البنية المؤسساتية للنظام السياسي التركي

يمكن إبراز طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي بإعطاء صورة واضحة لشكل النظام الحالي ومراحل تطوره، وطبيعة مؤسسات الدولة وشكلها واختصاصاتها المختلفة ودورها في صنع القرار السياسي.

المطلب الأول: المسار التاريخي للنظام السياسي التركي

الفرع الأول: مرحلة الدولة العثمانية

باعتبار ان الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، كما أنها جمعت الأقوام الناطقة بالعربية كافة تحت راية واحدة، إلا أنها كانت عرضة لموجات متتالية من الأحقاد والشائعات والتشويه.

ومن المعروف أن الخلافة العثمانية مرت بثلاث مراحل أساسية نستعرضها فيما يلي: **أولا: مرحلة النشأة:** تقسم الى ثلاث مراحل فرعية وهي:

- مرحلة الإمارة التي أسسها " ارطغرل بك" 1231- 1281 ومن بعده ابنه عثمان بك 1281- 1324 م.
- مرحلة التوسع واستمرت حتى عهد السلطان مراد 1362- 1389 م

وأخيرا مرحلة تزايد النفوذ وتمتد من تولي" يادرم بايزيد " السلطنة عام 1389م، حتى فتح القسطنطينية عام 1453 م على يد السلطان محمد الفاتح.[1]

ثانيا: مرحلة الدولة العالمية

امتدت من عام 1453- 1520م، حيث بدأت فيها ملامح الإمبراطورية العالمية مع فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح، وعند وفاته عام 1481م، وتميزت مرحلة عهد السلطان " بايزيد الثاني" 1481- 1495 بالحرب العثمانية المملوكية.

ومن ثم بدأت مرحلة الاحتكاك والنزاع مع الدولة الصفوية والحملة الهاميونية عام 1512- 1514 م، وانتقال الخلافة الإسلامية رسميا من العباسيين الى العثمانيين 1516/08/29م، ومن ثم توالت مرحلة عالمية الدولة وترسيخ نفوذها وقمة عصر ازدهارها مع تولي السلطان سليمان الملقب بالقانوني عام 1521- 1566، أما مرحلة ما بعد القانوني الممتدة من 1566- 1683م استمرت فيها القوة العظمى لخلافة الدولة العثمانية، ورغم بداية مرحلة التوقف عن التوسع في القارات المختلفة والتي استمرت بوصفها مرحلة رابعة من عام 1983- 1768م.

[1] يلمازأوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسات فيصل، إسطنبول، 1988، ص 247.

ثالثا: مرحلة التراجع والانحطاط:

تميزت هذه المرحلة بسقوط الدولة العثمانية بعد تعرضها للعديد من الهزائم والتي انتهت أخيرا بدخول الأخيرة الى الحرب العالمية الأولى عام 1914م، حيث كان انضمامها في الحرب الى جانب ألمانيا ودول المحور العامل الأساسي في انهيار السلطنة العثمانية بعد انتصار دول الحلفاء فرنسا، بريطانيا وروسيا وغيرها من الدول في الحرب، وبذلك بدأت فعليا الخطة الروسية في تقاسم تركة " الرجل المريض" فانتهت السلطة رسميا عام 1922 م والغي الخليفة عام 1924.[1]

الفرع الثاني: مرحلة تأسيس الجمهورية التركية

مثلت معاهدة لوزان 1923م تاريخ ميلاد الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، ولتبدأ مسيرة التحول نحو أوروبا كان لها الأثر في انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1953 م، كما قدمت في عام 1959 م طلبا لتكون شريكا في السوق الأوروبية المشتركة.

أولا: مرحلة تأسيس الجمهورية 1922- 1983:

بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 م بإعلان دستور دولة تركيا، وينص على ان الشعب هو مصدر السلطان دون قيد او شرط ويدير الدولة بنفسه وبذاته، ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقا للقانون رقم 364

[1] المرجع نفسه، ص 253.

الصادر عام 1923 م، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها وأعطى رئيس البلاد السلطات المطلقة.

وبعدها جاء دستور 1924 م مكملا او امتداد الدستور عام 1921 م، حيث حافظ على حكومة المجلس وفقا لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، وترأس أتاتورك تقاليد الجيش المحترف الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفهم حاميا للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما انه رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة لتركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته للدولة والحزب الوحيد الحاكم.[1]

ثانيا: مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938- 1960:

بعد وفاة اتاتورك عام 1938 م تولى رئاسة الدولة عصمت اينونو هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية، وذلك بتزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري وبرز الحزب الديمقراطي عام 1946 م ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية، لكن الحدث الأبرز كان عام 1950 م، إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية، وينهي بذلك

[1] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 25.

هيمنة حزب الشعب الجمهوري، ويشكل صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة به، حيث أدى ذلك الى تحرك قادة الجيش ليضعوا حدا لعشر سنوات من الديمقراطية التركية، في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950م، وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في إدارة البلاد.

ثالثا: مرحلة الانقلابات العسكرية 1960- 1971- 1980:

أعاد قادة انقلاب عام 1960 م وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد، ووعد وبإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس حزب المجلس الوطني وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي، وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء " عدنان مندرسين" واثنين من وزرائه، إضافة الى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية "جلال بايار" ورئيس البرلمان " رفيق كورالتان" وعدد من الوزراء والنواب، كما تم إصدار دستور جديد عام 1961 م الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي الذي أصبح يتحكم في كل شيء.

المطلب الثاني: بنية النظام السياسي التركي

يعد نظام الحكم في الجمهورية التركية نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظرا لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003 م حتى الآن

بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي اقر عام 1982 والمعمول به حاليا.

الفرع الأول: السلطة التشريعية

خول الدستور التركي للبرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية، وطبقا للدستور فإن مهام وسلطات البرلمان يمكن حصرها على النحو التالي:

1- سن وتغيير وإلغاء القوانين.

2- مراقبة مجلس الوزراء والوزارة.

3- السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة.

4- مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.

5- القرار بشأن طباعة العملة.

6- القرار بشأن إعلان الحرب.

7- الموافقة على تصديق الاتفاقيات الدولية.

8- القرار بشأن إعلان العفو العام والخاص.

9- تعديل الدستور.

10- الموافقة على خطط التنمية.

11- إعداد النظام الداخلي للبرلمان. [1]

[1] محمد نور الدين، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، مرجع سابق، ص 23.

12- إقرار المراسيم والتعديل او الرفض، وهذا يتم من خلال:

- تصديق قرار حالة الطوارئ او الأحكام العرفية وتمديد المدة والإزالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة.

- تصديق المراسيم التي يصدرها مجلس الوزراء الذي يجتمع برئاسة الرئيس في حالة الطوارئ او الأحكام العرفية.

- انتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب البرلمان.

- انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.

- انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون.

- انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي وأعضائه.

- انتخاب رئيس المفتشين العام.

- اتخاذ قرار الإجراء تجديد الانتخابات البرلمانية قبل انتهاء المدة.

- إعطاء الثقة لمجلس الوزراء في مرحلة التأسيس والتوظيف.

- يتمكن البرلمان من تقديم رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد.

- إزالة الحصانة للنواب.

- اتخاذ قرار للإسقاط العضوية البرلمانية.

- اتخاذ قرار ارسال القوات المسلحة الى الدول الأمنية والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا.

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية

وبحسب دستور عام 1982، يعد رئيس الجمهورية مسؤولا عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، ولرئيس الجمهورية ان يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابية على المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس للأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة بعد إقرارها من البرلمان.

كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولا أمام البرلمان عن تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية.

الفرع الثالث: السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذا تم تأسيس السلطة القضائية وفقا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقا لقناعتهم الشخصية واستنادا الى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية:

- المحكمة الدستورية
- محكمة الاستئناف العليا
- محكمة الاستئناف العسكرية العليا
- المحكمة العسكرية الإدارية العليا
- ومحكمة النزاعات القضائية.

الفرع الرابع: الأحزاب السياسية

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا إلى أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار في المرحلة الممتدة 1909-1924م.

فالتاريخ السياسي التركي الحديث الحافل بالكثير من الأحزاب السياسية التي أسست في مراحل مختلفة اضمحل بعضها وتلاشى، او استمر بأشكال وأسماء وصيغ أخرى، كما هو الحال لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 م، غير ان التصنيف الأساسي لتوجهات الأحزاب السياسية التركية يعد الخطوة الأولى لفهم خريطة التنوع الحزبي في تركيا، حيث تقسم الأحزاب السياسية التركية الى تيارات أساسية وهي:

1- التيار المحافظ الديمقراطي: ويمثله حزب العدالة والتنمية AKP

2- حزب تيار اليسار العلماني الأتاتوركي: ويمثله حزب الشعب الجمهوري CHP وحزب الشباب CP.

3- التيار القومي التركي: ويمثله حزب الحركة القومية MHP

4- تيار يمين الوسط: ويقيم أحزاب مثل حزب الطريق الصحيح، حزب الوطن الأم 5- الأحزاب الكردية: حزب السلامة والديمقراطية، الحزب الديمقراطي الشعبي.

6- أحزاب صغيرة: تشكل خليطا من التوجهات القومية والعلمانية والديمقراطية، ويعد تأثيرها السياسي محدودا لنظر عدم قدرتها على تجاوز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان. [1]

وتتوزع القوى الحزبية داخل البرلمان الحالي (249 نائبا) على الشكل التالي: 320 نائبا لحزب العدالة والتنمية، 134 نائبا لحزب الشعب الجمهوري، 52 نائبا لحزب الحركة القومية، 26 نائبا لحزب السلامة والديمقراطية، 4 نواب للحزب الديمقراطي الشعبي، و 12 نائبا مستقلا.

[1] رضا هلال، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الخامس: المجتمع المدني

بالرغم من التشكيلة المتعددة للمجتمع التركي إلا انه سعى وبواسطة مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات الى الحفاظ على استقلاليته من أي أفكار او إيديولوجيات أخرى. [1]

وقد فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تم تطويره في 2003 م المجال أمام حركة المجتمع المدني وإعطاءها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة التنمية الشاملة بل وأشاركها أيضا في آليات صنع القرار السياسي والاقتصادي، كما يحق لحركة المجتمع المدني بتركيا الاستفادة من الميزانية العامة في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

ولكن يقع عاتق المجتمع المدني وتفعيل دورها لتشكيل التوازن داخل تركيا، حيث تعتبر البلديات التركية واحدة من أبرز شركاء المجتمع المدني، حيث تساهم بقسم كبير في تمويل نشاطات الجمعيات والمنظمات، فمن جهته رأى حزب العدالة والتنمية أهمية إطلاق الحريات أمام المجتمع المدني من منظمات وجمعيات خاصة ذات التوجه المحافظ أي الإسلامي، فقد عرف المجتمع المدني عدة جمعيات مسلمة تنشط داخل المجتمع التركي.

[1] الجميل سيار، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من الهثمنية إلى العلمنية، بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1997،ص 189.

وقد تخلص قطاع كبير من المجتمع المدني من المزج بين الفعل المدني والسياسي، حيث لم تعد منظمات المجتمع المدني التركي واجهات سياسية، وذلك كنتيجة طبيعية لحرية التنظيم السياسي والأحزاب.

الفصل الثاني:

الدوائر الجيوستراتيجية للمقاربة التركية في السياسة الخارجية

مقدمة الفصل:

سعت تركيا للبحث عن مكانة إقليمية ودولية عشية بروز النظام الدولي الجديد، نتيجة التغيرات التي عرفها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فانتهجت سياسة جديدة مغايرة للسياسة التركية في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة أملا فيها أن تقودها هذه السياسة إلى تحقيق أهدافها وطموحاتها وتفتك دورا لا بأس به إقليميا يمكنها من لعب دور محوري في العلاقات الدولية، وتخرج بذلك من تصنيف دولة هامش، إلى دولة مركز.

ولكي تنجح تركيا في تحقيق هذا الدور عملت على توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل، وبالتالي استغلت مفهوم النظرية البنائية وتركيزها على الهوية الاستغلال الأمثل والإيجابي، بحيث انفتحت على عدة جبهات، كدول أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى الإسلامية ذات الهوية التركية ودول المشرق العربي، بالإضافة إلى التوجه التقليدي نحو أوربا الغربية لتفعيل دورها الإقليمي وذلك ما أكده وزير خارجية تركيا أحمد داوود أغلو: إن تركيا لديها الآن رؤية سياسية خارجية قوية نحو الشرق الأوسط وتشبعي لدور إقليمي أكبر.

المبحث الأول: اتجاهات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط

تميزت الألفية الجديدة بظاهرة جديدة وهي عودة تركيا إلى الشرق الأوسط بعد ما يقرب عن قرن من الطلاق التركي العربي، منذ تأسيس الجمهورية من قبل مصطفى كمال أتاتورك، كان ينظر إلى الشرق الأوسط في الغالب على انه منطقة تحتاج إلى أن تنأى بنفسها، خاصة بالنسبة لتركيا أرادت تبني تحديث غربي ومع ذلك في عام 2000 وبالتزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر عام 2002 تشهد إعادة استثمار تركيب في الشرق الأوسط لقد كان عدا الالتزام التركي متعدد الأوجه، على المستوى السياسي تجلى في تهدئة العلاقات الثنائية مع الدول العربية التي روج لها شعار " مشكلة صفرية مع الجيران " على الصعيد الاقتصادي، أدى ذلك إلى توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، وإعلان أردوغان في نوفمبر 2010 على إنشاء منطقة عربية وحركة البضائع والأفراد في الشرق الأوسط والذي يطلق عليه شعار shamgan[1] مرددا منطقة سفن باللغة العربية وبلدان المشرق، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا الثقافي تحققت عودة تركيا إلى الشرق الأوسط من خلال إسقاط القوة الناعمة ونشوء السياحة والتصدير

[1] www.fondation-res-publica.org, date 22/04/2019, 20h.

الهائل للمسلسلات كالأفلام التركية التي غمرت السوق السمعي البصري العربي، ولكن من خلال أيضا إنشاء معاهد ثقافية ولغوية تركية ومعاهد " يونس إيمري " بما في ذلك معهد في باريس في شارع شانزليه.

الفرع الأول: السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية

مع انطلاق اللهيب الأول للثورة السورية بزغت وبكل وضوح، هيمنة مساراتها على السياسة الخارجية التركية التي رأت في دعم الثورة السورية سياسيا وعسكريا فرصة ذهبية في استباق المدة الزمنية الطبيعية للولوج إلى مقام الدولة ذات النموذج الرائد في المنطقة إلى أن التطورات لم تجري كما اشتقت خطط السياسة الخارجية التركية التي توقعت سقوط نظام الأسد في غضون أسابيع أو أشهر قليلة، الأمر الذي اضطرها لتغيير إستراتيجيتها حيال الأزمة السورية حيث شهدت العلاقات التركية السورية نزاعا محتدما منذ ثلاثينات القرن الماضي حتى العقد الأول من الألفية الثالثة، والذي شهد ولوج بشار الأسد لرأس السلطة في سوريا، وقدوم حزب العدالة والتنمية لرأس السلطة في تركيا، وبقدوم الطرفين المذكورين إلى السلطة همد النزاع التاريخي في القائم بينهما بقدوم بشار الأسد في سوريا، والذي وصف برائد الانفتاح السياسي الإقليمي والدولي لسوريا، وقدوم حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي رسم سياسة في إطار " صفر مشاكل" وصلت العلاقة بين سوريا وتركيا إلى أن أصبح الزعيمان " الأسد وأردوغان : صديقين على مستوى عائلي وكان بشار أول رئيس سوري يزور تركيا عام 2004، ولكن ما كادت الأطراف

أن تأمل في استمرار حالة الاتفاق والتوافق التي وصلوا إليها، حتى اشتعلت ثورات " الربيع العربي " التي خيمت بظلالها السلبية على العلاقات التي تدهورت نتيجة تمادي النظام السوري في مقاومة قوات المعارضة وجراء رغبة تركيا في دعم ثورات الربيع العربي بغية قطع مسافة أقصر في الحصول على موقعها في المنطقة كدولة رائدة.

المراحل التي مرت بها السياسة التركية حيال الأزمة السورية:

يمكن رصد المراحل التي مرت بها السياسة التركية حيال القضية السورية في إطار المراحل التالية:

1- مرحلة التردد في دعم الثورة السورية وتطبيق سياسة الإقناع الدبلوماسي:

لقد اتسم الموقف التركي تجاه الثورة السورية بالحماسة الداعمة لمسار الثورة، بغية تعجيل تحقيق طموحاتها السياسية الرامية لإعادة الدور الدبلوماسي التاريخي المؤثر لتركيا، لكن لم يظهر سمات ذلك الموقف فور انطلاق الثورة السورية، فالشهور الأولى اتسمت بالتوازن ومحاولة إقناع الأسد للكف عن مواجهة المظاهرات بالأسلحة، حيث اتضحت محاولات الحل الدبلوماسي لدى الحكومة التركية عبر إرسال برقيات إعلامية ووفود دبلوماسية على مستوى رفيع تطالب الأسد بالإصغاء لمطالب الشعب. وتوقع الجانب التركي مستندا إلى الترابط الدبلوماسي والاقتصادي الوثيق بينه وبين سوريا، رد إيجابي من الأسد لخطاباتها

ومحاولاتها الداعمة لعملية الحل السلمي، لكن نظام الأسد لم يواجه هذه الخطابات بالإيجابية وواجه باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

وبعد عدم جدوى الخطابات الإعلامية التي وجهها أردوغان، والزيارات التي قام بها داود أوغلو، أعلن داود أوغلو في 15 أغسطس/آب 2011، أي بعد ما يقارب 5 أشهر على مرور الثورة السورية، أن " الحديث الدبلوماسي مع النظام السوري قد انتهى".

ينطلق سعي تركيا، في بداية الثورة السورية على الأقل، لتحقيق حل سلمي في سوريا من عدة نقاط أساسية، هي:

- المخاطر الأمنية التي قد تنتج عن اتساع رقعة تحركات حزب العمال الكردستاني، كما كان هناك تخوف من ميلاد منظمات إرهابية جديدة.

حيث انطلقت المواقف التركية حيال الثورة السورية من هذه الرؤية، إلا أن السنوات اللاحقة أظهرت بعض التغيرات في المواقف التركية ونوعيتها، فتركيا التي دشنت سياستها الخارجية إزاء الأحداث في سوريا، على أساس "الدعم المفتوح"، حولت سياستها، في بداية عام 2015م، إلى سياسة "الدعم المحدود والنظر إلى إجراء الحل السياسي التوافقي"، مبتعدةً بذلك عن سياسة "التحدي بالشعارات".[1]

[1] عمر توغاي كينالیتوبوك، رسالة ماجستير بعنوان العلاقات التركية السورية ما بين عامي 2002 و 2014، ص 43.

الجهد السياسي الذي قطعته مع النظام السوري لإحراز هدفها في الانفتاح على الشرق، حيث استطاعت تشييد نموذجاً ناجحاً من التعاون السياسي والاقتصادي الوثيق بينها وبين سوريا، وكانت تروج لمشروعها في الانفتاح عبر ذلك النموذج.[1]

الفرع الثاني: العلاقات التركية- العراقية

تعد العراق من دول الجوار الرئيسية للعراق وتولي تركيا أهمية كبيرة للعراق الذي طالما شكل الساحة الأكثر عربية للتحرك التركي في مطاردة حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع نظام الرئيس السابق العراقي صدام حسين لذلك فإن تركيا معنية باستقرار العراق ووحدته ونهضته ونجاحه.

وبشكل عام توصف العلاقات التركية العراقية قبل الاحتلال بأنها لم تكن حسنة لكن لم تكن في حالة عداء ولا حرب مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بالرغم من وجود مشاكل ترتبط أساسا بالعلاقات التركية العربية عموما والعراقية خصوصا، ومن أهمها قضايا المياه وعلاقات تركيا مع أمريكا وإسرائيل وتأثير الشمال العراقي الكردي على الحدود التركية العراقية، وعندما بدأت الإدارة الأمريكية في صيف 2002 بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط

[1] السياسة التركية إيزاء الملف السوري، جلال سلمي موقع المركز الديمقراطي العربي 23 يونيو 2017/ تاريخ الدخول 22 أفريل 2019.

لإسقاط النظام العراقي توجه " ولفورتير" مساعد وزير الدفاع الأمريكي لتركيا في تمور 2001 طالبا منها المشاركة في لا حرب وفتح جبهة شمال ضد العراق.[1]

كان لدى فكرة الأتراك تخفضات قرية بشأن الغزو الأمريكي للعراق على الرغم من عدم وجود علاقات ودية مع الرئيس العراقي السابق " صدام حسين " الذي قدم الاستقرار للحدود التركية الجنوبية، لذلك كان يخشى القادة الأتراك من أن الإطاحة بصدام ستقود إلى العنف الطائفي، وتعزيز القومية الكردية، وتفتيت العراق كدولة متكاملة مما يفاقم المعضلات الأمنية التركية إضافة إلى ذلك فإن الرأي العام التركي يعارض الغزو الأمريكي للعراق.

بناء على ذلك جاء قرار البرلمان التركي يرفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق الذي أبعد البلاد عن تورط عسكري يؤثر سلبا على الأمن التركي ويثير الشكوك لدى جيران العراق فيما يتعلق بطموحات العثمانية الجديدة الخفية للدولة التركية.[2]

[1] شيال والأسرى (2013، ص 07).

[2] إصدارات المركز الديمقراطي العربي " ألمانيا " – برلين، 2018، تاريخ الدخول 26 أفريل 2019

محددات العلاقة التركية العراقية:

أولا: حزب العمال الكردستاني:

يشكل الملف ذو الأولوية بالنسبة لتركيا التي لديها مشكلة أمنية مزمنة، بسبب عناصر حزب العمال الذي يعد وجود عناصره في شمال العراق من أهم الأسباب التي دفعت تركيا إلى تعزيز التعاون مع العراق لا سيما في المجال الأمني.

ولأن الحزب يمتلك معسكرات تدريب في جبال قنديل شمال العراق ينطلق منها المسلحون وعمليات تهريب السلاح للداخل التركي، فإن العلاقات التركية مع كل من حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كردستان تتحدد بشكل كبير على موقف كل منهما إزاء هذه المعسكرات وحق تركيا في التدخل ضدها، ولذلك نجد في تاريخ العلاقات التركية العراقية شهدت لحظات تعاون وتأزم في هذا الملف باختلاف موقف بغداد.

تؤكد تركيا على أهمية وحدة أراضي العراق سيناريوهات التقسيم وعلى الالتزام بأمنه واستقراره كمصلحة إستراتيجية للطرفين وحافزا لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهم وتحرص تركيا على الحفاظ على التوازن والاستقرار بين مكونات الشعب العراقي الاثنية والمذهبية ووحدة العراق سياسيا، وأن تكون الحكومة العراقية المركزية السيادة التامة على العراق، وفق أسس العدالة لكل أبناء الشعب العراقي بدون استثناء وكذلك أن سياسة العراق الخارجية منسجمة ومتوافقة مع

دول الجوار بدون تعديلها لأحد ولا دعمها لنظام سياسي على آخر لأسباب طائفية أو محورية إقليمية.

ثالثا: تنظيم الدولة " داعش "

بدأت تركيا تتجه لمواجهة التنظيم بعد أن بات يهدد أمنها بشكل مباشر ومستمر من خلال قصفه المتواصل لمدينة كيليس الحدودية ومن خلال العمليات الانتحارية التي تتهمه الحكومة التركية بالوقوف خلفها في الداخل التركي. في العراق، أدى ظهور تنظيم الدولة ثم التطورات اللاحقة إلى تضرر تركيا اقتصاديا من خلال التأثير على التجارة البرية بين تركيا والعراق وتأثر قطاع البناء والإنشاءات هناك، حيث تم تأجيل وإيقاف العديد من مشاريع البنى التحتية كما تأثرت الشركات التركية العاملة في العراق أو التي تصدر للعراق، وساهمت تركيا بمكافحة داعش فقد قامت بتوفير الدعم الاستخباراتي واللوجيستي للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولتطوير العلاقات السياسية مع العراق بشكل أكبر قامت شهر آذار 2015 بإرسال طائرتين عسكريتين ملئتين بالمهام والعتاد العسكري للعراق، وكما استعدت تركيا لتدريب أكثر من 1600 شخص من الشركة وأكثر من 1500 عسكري عراقي من أجل إعدادهم لتحرير الموصل من أيدي " داعش ".

الفرع الثالث: الموقف التركي اتجاه القضية الفلسطينية

ان القضية الفلسطينية حاضرة تاريخيا بالنسبة للشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حيث رفض إعطاء أرض فلسطين لإقامة دولة اليهود عليها،

ويبقى الموقف التركي ثابتا فكان بعض القادة الأتراك يعبرون عن مشاعرهم الضمنية اتجاه فلسطين كلما أتيحت الفرصة لذلك ولكن ارتباط النخبة السياسية التركية المشددة بعلاقات تحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كان يحول دون اتباع سياسات مؤيدة للقضية الفلسطينية.

وبعد اعتلاء حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 ساهمت الجدور الإسلامية لهذا الأخير في اتخاذ مواقف تضامنية قوية لجانب الشعب الفلسطيني معتمدة في ذلك على الدعم والحضور القوي للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي، ومع اعتماد تركيا على الدبلوماسية الاستباقية الرامية لحل النزاعات بأدوار بسيطة بين الأطراف المتناقضة، كان لزام عليها أن تتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع بما في ذلك إسرائيل.

ولعل أهم المواقف التركية اتجاه القضية الفلسطينية هي رفض رئيس الوزراء التركي رجب الطبيب أردغان طلبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " شارون " للقائه في تشرين الثاني 2003 احتجاجا على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينيين، واستقبل " عائد مشعل " رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج.

كما رفض أردوغان مقابلة إيهود أولمرت نائبا لرئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته لأنقرة على رأس وفد تجاري اقتصادي في 2004/07/15، وفي نفس اليوم استقبل أردوغان رئيس الحكومة السوري ناجي العطري وصرح أردوغان

حينها أن هناك أطفال يرشقون بالحجارة وإسرائيليون يطلقون الصواريخ فإن كان الأطفال إرهابيين فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات إنها دولة إرهابية".

لقد تحدى أردوغان " إسرائيل " بوصفها بالإرهابية باعتبار أنما هي وكل من يؤديها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع عن الأرض وتسعى لاسترداد الحقوق الضائعة وبالتالي كان هذا الوصف بداية لبلورة فهم مغاير لمصطلح الإرهاب بالنسبة للدول الأخرى.[1]

ونددت تركيا على لسان رئيس وزرائها باغتيال الشيخ " أحمد ياسين " زعيم حركة حماس عام 2004 وسحبت سفيرها من إسرائيل، وفي عام 2006 رحبت تركيا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتواصلت معها، حيث كانت من أولى الدول التي استقبلت خالد مشغل رئيس المكتب السياسي للحركة.

وخلال عام 2007 انتهجت تركيا بسياسة متوازنة إيزاء الملف العربي-الإسرائيلي فهي من جانب قامت بالوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بدعوة من الرئيس التركي والسماح لبيريز بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة عربية مسلمة.

[1] محمد نور الدين " مرتزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين "، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8 (2010).

ومن جانب آخر سعت تركيا للتوسط بين " محمود عباس" وحركة حماس لتسوية الخلافات بينهما، وقد قام الموقف التركي اتجاه حركة حماس على ضرورة ضم الحركة إلى العملية السياسية والعمل على إقناعها موقف إطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية مع مختلف الفضائل الفلسطينية وقد التقى وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو مرتين في سوريا مع خالد مشعل وجاءت زيارته الثانية بطلب الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي مديد المساعدة من أردوغان وهذا أن تركيا قامت بالوساطة بين حماس والفاعلين الدوليين في وقت حافظت فيه على الاتصالات مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية ومحمود عباس وكانت مساهمة تركيا في هذه المسألة هي تحفيز حماس على اتخاذ خطوات براغماتية، وضمان حدوث تقارب بين الفضائل الفلسطينية.

وفي عام 2008 م أعاد الموقف القوي لحكومة أردوغان من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008 / يناير 2009 تركيا مرة أخرى إلى ثورة المشهد الإقليمي وجاء التحرك التركية تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ليؤثر على الدور التركي الفاعل في الساحة الإقليمية وكرسالة لأوروبا على أن تركيا يمكنها التواصل بسهولة مع تيار الممانعة في المنطقة وتنسيق الملفات مع تيار الاعتدال.[1]

[1] carol mizgdalovitz, turkey, selcted foreign issues and US view, congress all research service Vol 07n^{0}5700,p10, Available at:www.fas, org/sgp/RL34642 pdf in 20 avril 2019.

وقد تمثل الموقف التركي في انتقاد أردوغان السياسة الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين في قطاع غزة ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف العدوان وتحقيق وقف إطلاق النار، وفتح المعابر إلى غزة وإرسال المساعدات الإنسانية والشروع في إجراءات متبادلة لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين إضافة إلى انتقاده تلك السياسة الإسرائيلية في مؤتمر دافوس عام 2009 عند ذكر " شيمون بيريز بأنه حفيد للعثمانيين الذين احتضنوا اليهود المارين من إسبانيا ومناطق أخرى من العالم ولم يضطهدوهم على عكس ما تفعل إسرائيل بالفلسطينيين في غزة.

وعندما شنت إسرائيل عدوان آخر على قطاع غزة عام 2011 أدانت تركيا هذا العدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن وقوع ضحايا بين المعنيين، وطالبة بإنهاء العنف في غزو ولعبت دورا مباشرا وفاعلا، حيث ندد أردوغان بالعدوان على القطاع ورأى أن إسرائيل لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حركة حماس بها، كما عد الرد الإسرائيلي غير المناسب بالمرة مع ما تفعله حماس ولخص أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأية عمل غير إنساني وظالم وغير مقبول ودعى إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان مما رآه شربة المبادرات العربية – الإسرائيلية، كما حث مجلس الأمن الدولي على التدخل بأسرع ما يمكن.

وبالرغم من خطاب حزب العدالة والتنمية حيال القضية الفلسطينية جاء منتقدا لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة، لكن هذا لا يعني ان تركيا تعادي إسرائيل أو أنها على استعداد اتخاذ إجراءات للضغط عليها أو أنها تسعى إلى تغير

أسس العلاقة بينهما، مما يجعل علاقتهما الجديدة مع العرب بديلا لعلاقتها بإسرائيل، بل يمكن القول أن تركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل من خصم إلى رصيد لها في علاقتها مع المحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين العرب وإسرائيل، وانتهاج سياسة متوازنة تقوم على الانخراط الفعال في سير الأحداث وليس أدل على ذلك من استمرار التعاون التركي الإسرائيلي العسكري المشترك بين البلدين في قضايا الأمن والتعاون العسكري والتعاون الآمني في مجال مكافحة الإرهاب، وفي مجال الاستخبارات والتعاون في مجال الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة بما فيها التنسيق العسكري والمناورات العسكرية المشتركة وتوريد ونقل السلاح، حيث تحتل أنقرة المرتبة الثانية في استراد الأسلحة من إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن مشروع القرن الذي يمد خطوط النفط والغاز والكهرباء والمياه من ميناء "جهان" التركي إلى ميناء: " عسقلان" إلى " إيلان" إلى جنوبي آسيا.[1]

المطلب الثاني: التصورات المستقبلية لطبيعة العلاقات التركية العربية

يتم التدرع بفكرتين عموما لشرح هذه الظاهرة العثمانية الجديدة والإسلام الأول يشير الى فكرة ان تركيا تحركها حملة امبريالية وان طموحها هو بناء مجال نفوذ في المناطق التي كانت ذات يوم جزءا من الإمبراطورية العثمانية الى فكرة

[1] عبد الله تركماني " تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط" الوقت (جريدة الكترونية)، العدد 1074، 2009/01/03، ص 1 و2، قسم الأرشيف والمعلومات، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، ص 49.

العثمانية الجديدة ليست جديدة جدا، كما أشار بيرم باليس ظهر هذا التعبير في التسعينات بلغة الإدارة الأمريكية لتعيين التزام تركيا بالفضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي.

في ذلك الوقت كان لهذه العثمانية الجديدة دلالة ايجابية للغاية في الخطاب الأمريكي لأنه كان من المفترض ان يخلق في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي مجالا من النفوذ التكية ضد منطقة النفوذ الروسية الارثوذكسية السوفياتية.

أما بالنسبة للإسلام الإسلامي فهذا يعني أن السياسة الخارجية التركية تحركها عوامل إيديولوجية، وإن هدف أنقرة هو تعزيز التضامن الإسلامي وحدة الامة في محاولة بناء نفسها " الكومنولث الإسلامي " الذي يدور حوله نسبا هذان الاتجاهان، العثمانية الجديدة والإسلام إلى الوحدة الإسلامية إلى الحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية (AKP) الذي باعتباره من أصل إسلامي يشعر بطبيعة الحال بالحنين إلى الخلافة والعصر الإمبراطوري.

وهذان المفهومان حتى لو لم يكونا بلا معنى، يقدمان رؤية مختصرة للسياسة الخارجية التركية، يتطلب فهم هذا الابتعاد عن " الاستثناء " في الشرق الأوسط والذي يعتبر أن ما يحدث في الشرق الأوسط أو في بلد مسلم خاص بتلك المنطقة ويعرب في الاتجاهات العالمية يجب فهم السلوك الدولي لتركيا في العقد الأول من القرن العشرين من خلال منظور جديد وهو " سلوك القوى المتوسطة الناشئة " وسعيها للحصول على مكانتها والاعتراف بها على الساحة الدولية.

وفي الواقع يتميز القرن الحادي والعشرون بتحول في السلطة أي نوع من تحول السلطة من العرب إلى الشرق، من القوى الكبرى التقليدية للأمس إلى القوى الناشئة الجديدة اليوم تظهر قواعد جديدة للعلاقات الدولية حيث يحاول " الصغار " تأكيد أنفسهم على حساب " الصغار" لكن تركيا هي واحدة من تلك القوى المتوسطة الناشئة الجديدة التي تريد الاستفادة من السياق المليء بعد القطبية لتصبح مستقلة وحازمة، كما أشار" دنيز أكابرل" في العقد الأول من القرن العشرين، ولأول مرة في تاريخها اكتسبت تركيا " القوة المتوسطة الناشئة " وفقا لمعايير البنك الدولي إنها قوة في موقع وسيط بين الشمال والجنوب بين الدول الكبرى والصغرى، والذي يعتمد على اقتصاد ديناميكي مفتوح أمام الصادرات مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل أكثر من 10.000 دولار.

وبلد يحاول تحويل قوته الاقتصادية إلى السلطة السياسية والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العالمية.

إن جوهر تركيا في العقد الأول من القرن العشرين هو الحمض النووي الخاص بيها هو القيام بدبلوماسية البحث عن المركز والاعتراف على نطاق واسع وعالمي وهذا ما يميز القوى الناشئة.

المبحث الثاني: التطلعات الاوروبية في السياسة الخارجية التركية : مساعي الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: السياق التطوري للعلاقات التركية الأوروبية

سعت تركيا منذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923 على يد " مصطفى كمال أتاتورك" ربط علاقاتها بأوروبا والغرب عموما، وبذلك جهود معتبرة من أجل ذلك حيث خلدت عباءة الخلافة العثمانية، وتوجهت نحو قيام دولة ذات مبادئ علمانية وكانت بذلك أول الخطوات التوجه نحو أوروبا.

ومع بداية الخمسينات من القرن الماضي انخرطت في حلف الشمال الأطلسي لتصبح عضوا فاعلا فيه، كما تقدمت سنة 1959 بأول طلب العضوية في السوق الأوروبية المشتركة تم الانخراط في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لكن مع بداية الستينات بدأ العلاقة تتلاشى بين تركيا والاتحاد الأوروبي تارة بحجة انتهاك حقوق الإنسان، وتارة أخرى بحجة الحكم العسكري الديكتاتوري.....الخ

عملت تركيا جاهدة لتلبية شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أقرت حزمة من القوانين والتعديلات التي مست الكثير من التشريعات، شملت الدستور والمؤسسة العسكرية والحياة العامة إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي مست كل جوانب الاقتصاد التركي.

المطلب الثاني: محاولات الانضمام بين سنتين 1959- 1987

حاولت تركيا منذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923 الانخراط في الاتحاد الأوروبي وكان أول طلب تقدمت به في جوان 1959 للاشتراك في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، أرادت من خلالها الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة لكنها لقت صعوبات كثيرة خصوصا يعد أول انقلاب عسكري في ماي 1960 والذي تم فيه انتهاك حقوق الإنسان بفعل العنف الذي مورس في تلك الفترة.

وفي 12 مارس 1963 نجحت في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية السوق الأوروبية المشتركة CEF مع المجموعة الأوروبية حيث حرصت على تبني عربية أوروبية باعتبار أن لها امتدادا فيها واعتقدت النخبة التركية أن ذلك ممكنا بالاستكمال بعض الشروط كالديمقراطية وحقوق الإنسان وربما رأت هذه النخبة أن تركيا قد حققت شروط العضوية بالفعل.

فالإصرار التركي على الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة ينطلق في مسألة أنه حق كونها عضوا في حلف الشمال الأطلسي منذ سنة 1952 وتشكل سوقا مفتوحا للواردات الأوروبية وقد أشارت الحكومات التركية المتعاقبة إلى أن العضوية في الاتحاد الأوروبي هي طبيعة سبب موقعها الجيوستراتيجي كحائط دفاعي أول لأمن أوروبا ومع ذلك ما زال بعض الأوروبيون يفكرون أن تركيا دولة كبيرة وفقيرة ذات توجه إسلامي وتقع معظم أراضيها 97% في آسيا.

ومع حلول سنة 1982 توترت العلاقات الأوروبية التركية نتيجة لقبول اليونان كعضو في الجماعة إضافة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية الأوروبية التي كانت تقدم لتركيا لحين التزامها بالمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان بحيث دعا المجلس الأوروبي القادة الأتراك إلى صياغة الدستور (المزمع تعديله) مع الميثاق الأوروبي ووجه تحذيرا للنظام التركي في حال عدم إستجابة للمطالب الأوروبية.

وفي سنة 1987 تقدمت تركيا بأول طلب رسمي بغية الانضمام إلى الجماعة الأوروبية مرفقة بذلك بحملة دعائية كبيرة مدنية للرأي العام الأوروبي مدى الأهمية التي ستجنيها أو في حال موافقتها على طلبها حيث جاء في كلمة ألقاها رئيس الوزراء التركي آنذاك " تورجوت أوزال " قوله أن أوربا تستفيد كثيرا بقبول تركيا في السوق الأوروبية المشتركة لأننا ستعطي طاقة وحيوية جديدة لها عن طريق منحها فرص الاستثمارات في الطرق والموانئ والمحطات توليد الطاقة وغير ذلك، وعلينا أن نعمل كثيرا ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة وجعلها عضوا قويا ومساويا في أوروبا، وعضوا كاملا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى وضعها الجيوبولتكي وإلى المخاطر التي تفرض علينا مواجهتها، وفي ذلك تضحيات جسام ولكن هناك الحقيقة الثابتة المتعلقة بحيوية إقليمنا للدفاع الغربي خاصة أحداث أفغانستان وأزمة النفط والثروة

الإسلامية في إيران وحرب الخليج تبرز من جديد أهمية هذه المنطقة التي توجد فيها مصالح حسوية لأوروبا وتجاورها تركيا جغرافيا. [1]

المطلب الثالث: المسائل التركية بين قمتي لوكسمبورغ و هلسنكي

بعد المفاوضات الرسمية الأولى لطلب تركيا الانضمام للإتحاد الأوروبي والتي قوبلت بالرفض، ظلت تركيا تسعى إلى خلق آليات جديدة وتثبت ما مدى تمسك الجانب التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث عقدت عدة مفاوضات بين الطرفين وأبرزها.

سنة 1995: تم التوقيع على انضمام تركيا للاتحاد الجمركي الأوروبي، وكانت دليل على تطور العلاقات خاصة الاقتصادية منها.

قمة هلنسكي من 10 إلى 12 كانون الأول " ديسمبر" 1999:

منحت تركيا هذه القمة وضع العضو المرشح للانضمام مقابل تبنيها العديد من الإصلاحات تتمثل في إصلاح القضاء، حرية التعبير، حرية الصحافة، التعددية الحزبية منع التعذيب، إلغاء عقوبة الإعدام، احترام حقوق الإنسان، دعم الحقوق الثقافية للأكراد.

قمة بين فرنسا: من 4 إلى 6 ديسمبر سنة 2000 ما يميز هذه القمة ما يلي:

[1] خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص ص 24- 25.

1- تم الإشارة في هذه القمة إلى الدوافع الثقافية التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

2- صادق المجلس الأوروبي على وثيقة شراكة الانضمام التي تناولت الحد الأدنى للشروط التي يجب على تركيا تنفيذها لنيل العضوية وقبلت تركيا بهذه الشروط، مما جعلها تمنح وضع الدولة المؤهلة للترشيح في منتصف ديسمبر عام 2001.

3-تقرير بروكسل في 6 أكتوبر 2004 أشادت في اللجنة الأوروبية بالتقدم الكبير الذي قامت به تركيا في عملية الإصلاح السياسي والتزامها بشروط كوبنهاغن، كما تركت بعض التحفضات للقمة القادمة في 16 و17 ديسمبر 2004 وحدد التقرير أيضا في أكتوبر عام 2005 موعد الانطلاق المفاوضات الرسمية.[1]

في هذه المرحلة يمكن القول أن المفاوضات الرسمية هي مفاوضات مفتوحة غير منهية بحيث نص اجتماع لوكسمبورغ في أكتوبر على وضع وثيقة " إطار المفاوضات" والتي تحدد معالم المفاوضات ومسارها، حيث تضمنت العديد من المجالات كالتعليم والعدالة وحقوق الإنسان والصناعة والزراعة والطاقة والسياسة الخارجية والمرأة والجمارك، وما يلاحظ في هذه المجالات أن سير المفاوضات سيكون جد صعب في القضايا السياسية خاصة فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان

[1] تركيا والاتحاد الأوروبي،جدلية الاستعاب والاستبعاد، الدكتور جارش عادل، المركز الديمقراطي العربي 14 أغسطس 2014 تاريخ التصحيح 2016/04/20.

والتعذيب والعدالة والمرأة والسياسة الخارجية لأن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي هو أوربة تركيا وجعلها دولة تابعة.

المطلب الرابع: تقسيم المقاربة التركية في السياسة الخارجية ضمن الفضاء الجيوستراتيجي.

– إن السياسة الخارجية تحت حكم حزب العدالة والتنمية وصلت إلى حد كبير من التفكك والتدهور جراء ابتعادها عن الخط التقليدي المعتدل وانحصارها في بعد واحد.

– إن المقاربة نفسها أفضت إلى عزلة تركيا وإفشالها في التأثير على الأحداث في المنطقة في تأثرت مصالحها الحيويّة بشكل أسوأ وأخطر مما كانت عليه.

– وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 واعتماده على مفهوم " الرؤية القومية " وهي من تنظيم الإسلام السياسي وتشابه أساسا من فكر الإخوان المسلمين، وهذه الرؤية لها علاقة بين الموقف الغاضب إيزاء إسرائيل وكذا تدهور العلاقات مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ولا مع الغرب كذلك.

– سعى حزب العدالة والتنمية إلى انتهاج سياسة خارجية مثالية بقيادة داوود أغلو وكان مخطئا في ذلك إذ أنه انطلق من فرضية أن تركيا هي اللاعب الأهم في المنطقة وإمكانها إعادة ترتيب الأوضاع وتغيير النظام الإقليمي القائم لكن الواقعية السياسية والموقع الجيواستراتيجي لتركيا لا يسمحان بتوفر تلك الإمكانية.

– فشل المفاوضات للانضمام في الاتحاد الأوروبي بعد ما حقق تقدم ملحوظ في بدايته إلى أنها لم يتم إحياء هذه المفاوضات في ديسمبر 2015 أي بعد اندلاع أزمة المهاجرين وإبرام اتفاق حول موضوع تركيا والاتحاد الأوروبي مقابل مساعدة مالية ب33 مليار أورو، لكن أمل الانضمام بدأ يتضاءل وبعد أن تبين أن لأردوغان طموحات جغراسياسية أوسع من مجرد الانصهار في الاتحاد الأوروبي.[1]

– أما سياسة تحت شعار " مشكلة صفرية مع بلدان الجوار فلم يتمحض عنها من نتائج المرجوة منها رغم التطور الذي شهدت التعاون خلال العشرينة الأولى من حزب العدالة والتنمية مع إيران وسوريا والعراق ومصر وكذلك روسيا المتاخمة لبلدان القوقاز والجمهوريات الناطقة بالتركية التي سعت تركيا إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية متطورة معها. [2]

ومع اندلاع الثورات العربية عام 2011 تحركت الدبلوماسية التركية في كل "الاتجاهات لتسويق" النموذج التركي بنجاحاته الاقتصادية ونظامه السياسي العلماني التعددي وإسلامه المعتدل.

---

[1] مجلة كيدرز العربية: 03/11/2018، ع 45.

[2] الصحفي المعروف semih ID12 الصادر بتاريخ: 23/02/2016 المتخصص في شؤون السياسة الخارجية تاريخ التصفح 22/05/2019.

إلى أن المساعي التركية لم تتحقق النتائج المنظرة فرغم تطور المعاملات التجارية مع إيران فقد بقي هذا البلد من أكبر المزاحمين لتركيا على النفوذ في المنطقة، وانتهت المغازلة بين سوريا وتركيا، وأخذ الطرف التركي موقفا متطرقا من التغيير الذي أطاح بحكومة الإخوان المسلمين في مصر وأصرت على التنديد بالانقلاب الذي نفذه الجيش.

وفي العراق فشلت القيادة التركية في التقرب من كافة الفئات والحساسيات السياسية، حيث وقعت الحكومة العراقية ذات الأغلبية الشعبية في فلك طهران، حيث اكتفى أردوغان بلعب دور عام كونه الحامي لسنة العراق مع العلم أن أهل السنة في العراق لا يشعرون أساسا بوجود روابط ولانتماءات تاريخية بتركيا.

وتشعر القيادة السياسية التركية بمرارة فشل مقارنتها ورغم الإعجاب في مرحلة سابقة بما يسمى " المثال التركي" فإن جل البلدان العربية إن لم أقل كلها لا ترغب حاليا في محاكاة النظام التركي.

وقد أدركت القيادة التركية أن سياستها أدت إلى نتائج عكسية في جوارها، حيث توترت العلاقات كذلك مع المملكة العربية السعودية بعد انحيازها إلى جانب قطر في الأزمة التي اندلعت مع شقيقتها الكبرى وبعد أن دخلت في تحالف ظرفي مع روسيا وإيران ألقي بظلاله على التحالفات التقليدية لتركيا.[1]

[1] المرجع نفسه.

خـــــاتمـــــــة

الخاتمة:

في مجال السياسة الخارجية تكمن مصالح تركيا بشكل رئيسي في علاقاتها مع الدول المجاورة بدلا من سياسة خارجية عالمية لا تطمح فيها إلى لعب دور رئيسي، يمكن التناقض في حقيقة أن بيئتها الجيو سياسية المباشرة وخاصة الشرق الأوسط، لها أهمية أساسية في تفاعل العلاقات الدولية، لذلك يجب على تركيا أن تنجح في ربط مصالحها الوطنية ومصالح أقرب جيرانها ومع مراعاة مصالحها مع القوى العظمى من منظور متوسط إلى بعيد المدى، إلى التحدي طموح لأنه يجب أن يبني توازن القرب، لذا يجب العمل على أساس كل حالة على حدة مع مجاوريها ونسج ديناميكيات التبادل المختلفة، وهذا هو السبب في أن الرغبة في تنويع المجال الديبلوماسي التركي الذي يهدف ويعمل بطريقة عملية إلى الحد من طموحات الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل التصورات الأوروبية، وحدت تركيا نفسها أكثر من أي بلد آخر على الخط الفاصل بين حادثين أمريكا وأوروبا وبعبارة أخرى لا يمكن تحقيق إدعاء تركيا بلعب دور قيادي وريادي في تحقيق الاستقرار في المنطقة وذلك مع الاتحاد الأوروبي وداخله.

قائمة المراجع

المصادر و المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية

01- عقيل سعيد محفوظ ،جدلية المجتمع و الدولة في تركيا ،المؤسسة العسكرية و السياسة العامة(الطبعة الأولى ابو ظبي،مركز الامارات و بحوث الدراسات الاستراتيجية 2011).

02- أرزوتونا يلمار "تاريخ الدولة العثمانية"(ترجمة عدنان محمود سلمان) المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل ،اسطنبول 1988.

03- محمد نور الدين مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا بيروت دار النهار، 1997).

04- الجميل سيار ، العرب و الاتراك ،الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة "بيروت ركز الدراسات للوحدة العربية عام 1997).

05- اوغلو أحمد داوود، العمق الاستراتيجي الطبعة الثانية(قطر:الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزيرة للدراسات 2011).

06- تركماني عبد الله (2010) تعاظم الدور الاقليمي لتركيا دار النقوش العربية تونس.

07- علال رضا تركيا من أتاتورك إلى أربكان القاهرة دار الشرق،1999.

ثانيا : المجلات:

01-السياسة الخارجية التركية في ظل النظام الرئاسي الجديد" رؤى و آفاق مستقبلية،مركز أمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية 2017/05/11.

02- تركيا و قضايا السياسة الخارجية من منشورات اتحاد الكتاب العربية عام 1999.

03- مجلة المركز الديمقراطي العربي، تركيا و الاتحاد الاوروبي جدلية الاستيعاب و الاستعباد 14 أغسطس .2014

04- مجلة ليدرز العربية ،تقسيم المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية 2018./11/18

05- مصطفى كمال، محمد و نمرا، فؤاد صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الاوروبية بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية .2001

06- يوسف أحمد، و مسعد نيفين حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط ط1،لبنان مركز الدراسات الوحدة العربية .2010

07- حسن طلال مقلد ،تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية م 26 ع1 "2010" ص 344.

ثالثا : الرسائل و الأطروحات :

01- إيمان دني، البعد الاقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023 لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد خيضر-بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية عام 2017/2016.

02- صوفيا بوعلي، وفاء طوالية، الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015 مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربية التبسي كلية العلوم السياسية 2015/.2016

03- حميد فارس حسن سليمان "السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد 2006.

رابعة : المواقع الالكترونية :

01- http://www.mfa.gov.tr.

02- https://www.fondation-res-publica.org.

03- https://journals.openedition.org.

04- http://islamonline.com

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات :

شكر وعرفان

مقدمة .....

الفصل الأول: الإطار الجيوستراتيجي لتركيا

01 المبحث الأول: السياق الجيوبوليتيكي لتركيا 10

02 المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لتركيا 10

03 المطلب الثاني: البعد التاريخي و الحضاري لتركيا 14

04 الفرع الأول: الأهمية الاجتماعية و الثقافية 14

05 الفرع الثاني: الاهمية الاستراتيجية 15

06 المبحث الثاني: البنية المؤسساتية للنظام السياسي التركي 17

07 المطلب الأول: المسار التاريخي للنظام السياسي 17

08 الفرع الأول: مرحلة الدولة العثمانية 17

09 الفرع الثاني: مرحلة تأسيس الجمهورية التركية 19

10 المطلب الثاني: بنية النظام السياسي التركي 21

11 الفرع الأول: السلطة التشريعية 22

12 الفرع الثاني: السلطة التنفيذية 24

13 الفرع الثالث: السلطة القضائية 24

14 الفرع الرابع: الأحزاب السياسية 25

15 الفرع الخامس: المجتمع المدني 27

الفصل الثاني : الدوائر الجيواستراتيجية للمقاربة التركية في السياسة الخارجية

01 المبحث الأول: اتجاهات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط 31

02 المطلب الأول: العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط 31

03 الفرع الأول: السياسة التركية اتجاه الأزمة السورية 32

04 الفرع الثاني: العلاقات التركية – العراقية 35

05 الفرع الثالث: الموقف التركي اتجاه القضية الفلسطينية 38

06 المطلب الثاني: التصورات المستقبلية لطبيعة العلاقات التركية العربية 43

07 المبحث الثاني: التطلعات الأوروبية في السياسة الخارجية التركية مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي 46

08 المطلب الأول: السياق التطوري للعلاقات التركية الأوروبية 46

09 المطلب الثاني: محاولات الانضمام بين سنتي 1959 – 1987 ... 47

10 المطلب الثالث: المسائل التركية بين قمتي لوكسمبورغ و هلسنكي 49

11 المطلب الرابع: تقييم المقاربة التركية في السياسة الخارجية ضمن الفضاء الجيواستراتيجي 51

خاتمة 55

قائمة المراجع 57

الـــــمـــــلاحـــق

خريطة توضح موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط

المصدر:

www.islamonline.net

ملخص الدراسة

تطرقنا في دراستنا هذه المقاربة التركية في السياسة الخارجية بين التصورات الأوروبية و التطلعات الشرق أوسطية، ما مدى نجاعة المقاربة التركية.

و سعينا للاجابة على هذه الاشكالية حيث تناولنا دراسة الموضوع في فصلين، ففي الفصل الأول الذي يشكل الإطار المفاهيمي للدراسة تعرضنا فيه إلى أهمية الموقع الاستراتيجي و الاقليمي لتركيا في المنطقة و سلطنا الضوء على عرض طبيعة و بيئة النظام السياسي لتركيا، أما الفصل الثاني خصص في طبيعة العلاقات التركية مع الدول العربية خاصة الشرق الأوسط مرورا بمراحل انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، و الوقوف عند أهم المحطات و المواقف للطرف التركي اتجاه دول مجالها الجغرافي.

و في خاتمة الدراسة حاولنا تلخيص أهم ما توصلنا إليه من نتائج و الاجابة عن التساؤلات التي أثارتها هذه الدراسة كما حاولنا استشراف النموذج التركي لسياستها الخارجية اتجاه دوائرها الجيوستراتيجية.

Résumé de l'étude

Dans notre étude, nous avons discuté de cette approche turque de la politique étrangère entre perceptions européennes et aspirations du Moyen-Orient. Quelle est l'efficacité de l'approche turque?

Dans le premier chapitre, qui constitue le cadre conceptuel de l'étude, nous avons présenté l'importance de la localisation stratégique et régionale de la Turquie dans la région et mis en évidence la nature et l'environnement du système politique turc. Les relations de la Turquie avec les pays arabes, en particulier avec le Moyen-Orient, à travers les étapes de son accession à l'Union européenne, sont l'une des principales stations et positions de la partie turque à la direction des pays de sa zone géographique.

À la fin de l'étude, nous avons essayé de résumer les principales conclusions et de répondre aux questions soulevées par cette étude en explorant le modèle turc de politique étrangère vis-à-vis de ses cercles géostratégiques.

Study Summary

In our study, we discussed this Turkish approach to foreign policy between European perceptions and Middle Eastern aspirations. How effective is the Turkish approach?

In the first chapter, which constitutes the conceptual framework of the study, we presented the importance of the strategic and regional location of Turkey in the region and highlighted the nature and environment of the political system of Turkey. The second chapter was devoted to the nature Turkish relations with the Arab countries, especially the Middle East, through the stages of Turkey's accession to the European Union, and stand at the most important stations and attitudes of the Turkish party to the direction of the countries of its geographical area.

At the end of the study we tried to summarize the most important findings and answer the questions raised by this study as we tried to explore the Turkish model of foreign policy towards its geostrategic circles.